

السلطة الجزائرية تكسب جولة جديدة في معركة الدستور الجديد

جيل جديد من الإسلاميين يكرس معالم تحالف جديد مع السلطة

مع اقتراب موعد الاستفتاء على الدستور المزمع إجراؤه أوائل نوفمبر، استطاعت السلطة الجزائرية كسب تأييد قوى سياسية وازنة، بعد التحاق "جبهة الجزائر الجديدة" الإسلامية بطابور المؤيدين للتعديلات الدستورية، في خطوة تكشف رغبة جيل جديد من الإسلاميين في تكريس تحالف جديد مع السلطة يسمح لهم بالتفوق في المشهد الجديد وتحقيق مكاسب.

صابر بليدي

الجزائر - كسبت السلطة الجزائرية جولة جديدة في معركة التعديلات الدستورية العميقة، المعترف عرضها على الاستفتاء الشعبي في مطلع نوفمبر القادم، بعد التحاق قوى سياسية جديدة بلائحة المؤيدين، الأمر الذي يزيد من حظوظ الشرعنة السياسية للوثيقة، رغم هاجس المقاطعة المنتظرة ورفضها من طرف المعارضة الراديكالية. والتحققت جبهة الجزائر الجديدة ذات المنشأ الإسلامي، بطابور المؤيدين للدستور الجزائري الجديد، بعدما قررت قيادتها التصويت بـ"نعم" في الاقتراع الشعبي المقرر بداية نوفمبر القادم، لتكون بذلك أحد الأضلاع التي ستشكل معالم المشهد السياسي القادم في البلاد.

جبهة الجزائر الجديدة ذات المنشأ الإسلامي التحقت بطابور المؤيدين للدستور الجديد، بعدما قررت قيادتها التصويت بـ"نعم"

ويرر بيان الحزب موقفه المتوقع، على اعتبار أنه منذ تأسيسه في العام 2012، ظل محافظا على مواقع قريبة من محيط السلطة، بما أسماه بـ"قناعاته بضرورة انتهاء الحل السلمي والدستوري، في إطار قوانين الجمهورية اللازمة التي تمر بها البلاد، والتي بدأت بخطوة المشاورات السياسية التي قادها

أنداك كريم بونس، مروراً بالانتخابات الرئاسية التي شاركت فيها الجبهة بفعالية كبيرة، وصولاً إلى خطوة تعديل الدستور". وجاء الموقف المذكور في أعقاب إعلان حركة البناء الوطني الإخوانية، عن تزكيتهما للدستور الجديد، في خطوة تتم عن صناعة جديدة للمشهد السياسي في الجزائر وتبادل الأدوار بين الإسلاميين في الشراكة مع السلطة، فبعدما كانت أكبر الأحزاب الإخوانية (حركة مجتمع السلم)، وبعدها تجمع أمل الجزائر (تاج السلم)، وشركي سلطة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، جاء الدور على حركة البناء الوطني، وبشكل أقل على جبهة الجزائر الجديدة، وقبلهما حركة الإصلاح. وكانت أكبر الأحزاب الإخوانية قد قررت رفض الوثيقة الدستورية لأسباب تتعلق بالهوية والمخارج الأيديولوجية، ويتعلق الأمر بكل من جبهة العدالة والتنمية، وحركة مجتمع السلم، التي تعرضت لهزة قوية بعد انشقاق أحد قياديينها (الهاشمي جعوب) والتحاقه بالحكومة لشغل منصب وزير العمل، فضلا عن انخراط رئيسها السابق أبوجرة سلطاني، في حملة الحشد الشعبي لتزكية الدستور.

وذكر بيان جبهة الجزائر الجديدة، بأنه "بناء على ما قدمه الحزب من مقترحات تخص المسودة السابقة المطروحة من لجنة تعديل الدستور، والتي أخذ بمجموعة محترمة منها، والتي أزال الكثير من المؤاخذات ونقاط الغل التي كانت تكتنف مشروع مسودة الدستور، ونظرا لأهمية خطوة تعديل الدستور في إعادة بناء مؤسسات الدولة،



إسلاميو الجزائر يقارنون السلطة

قريبة، أبدى تقريبا سياسيا مع السلطة الجديدة، وهو ما عبر عنه في الندوة الصحافية التي أعلن فيها عن موقفه الجديد بحق عدة مكاسب، كتكريس "المرجعية التوفيقية" للدولة الجزائرية، ودمج الحركة الشعبية، والأمازيغية كلغة وطنية ورسمية، في إطار الثوابت الوطنية، والحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان، فضلا عن تمكين الجيش الوطني الشعبي من المشاركة في مهام حفظ الأمن والسلم الدوليين. وهو ما يقابله رئيس حركة البناء الوطني بتفاؤله المفرط في تزكية الجزائريين للدستور، وتوعدته أسماء وسائل الإعلام بـ"الاستقالة من كل المناصب في حزبه إذا لم يوافق الشعب على الدستور الجديد"، لكنه لم يشير إلى مصدر تلك التطمينات رغم المناخ السياسي المحتقن في البلاد.

والتى يجب أن تفرزها الإرادة الشعبية الحرة والسيدة، وأمام حالة المخاض التي تمر بها البلاد، واجتهاد القوى غير الدستورية للمحافظة على الوضع القائم والرجوع به إلى المربع الأول، وكبح جماح مسعى بناء الجزائر الجديدة، فقد تم الإقرار بتزكية الدستور الجديد". وفي نفس المنحى ذهبت حركة البناء الوطني التي أعلنت عن نفس الموقف، رغم عدم توصيلها لبلورته في إطار كتل قوى الإصلاح الوطني، التي اعترض بعض أطرافها على الوثيقة النهائية للدستور، ولذلك تم الإقرار بترك الحرية لكل طرف لتبني أي موقف تجاه الدستور المذكور. ورغم منافسته للرئيس الحالي في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، إلا أن رئيس حركة البناء الوطني عبدالقادر بن

جدل في المغرب بشأن زيادة عدد المقاعد البرلمانية

وشددت العريضة على ضرورة تراجع الأحزاب والحكومة والبرلمان عن "هذا الإجراء المتعسف والمستفز"، نظرا لتأثيراته السلبية على مصداقية العمل السياسي ومنسوب الثقة في المؤسسات الدستورية، واستبقا للعدول والتصويت بشأن التعديل المقترح داخل المؤسسات الدستورية المعنية. وأوضح رشيد لزرقي أستاذ العلوم السياسية في تصريح لـ"العرب"، أن "الفصل 63 من الدستور المغربي حدد لمجلس المستشارين باعتباره الغرفة العليا عدد أعضائه من 90 عضوا على الأقل، و120 عضوا على الأكثر، ينتخبون بالاقتراع العام غير المباشر، لمدة ست سنوات في حين ترك لمجلس النواب حرية اختيار عدد أعضاء مجلس النواب".

محمد ماموني العلوي

الرباط - أطلق نشطاء وأكاديميون مغاربة عريضة على موقع العرائض العالمي "أفاز" بهدف التصدي لمقترح بعض الأحزاب السياسية القاضي بزيادة عدد أعضاء البرلمان إلى 30 مقعدا، وسط تشديد على ضرورة الحد من الريع الانتخابي والسياسي في البلد. وأكد أصحاب العريضة أن عدد الموقعين في تزايد ملحوظ، لافتين إلى أن "الطبقة السياسية تتجه نحو التوافق على تعديل القانون التنظيمي لانتخاب أعضاء مجلس النواب رقم 27.11، وذلك بهدف الزيادة في عدد أعضاء اللائحة الوطنية بمبررات واهية ومضرة بالبنجاعة البرلمانية".



الحسابات السياسية لا تخدم الخيار الديمقراطي

قيس سعيد وستيفاني وليامز يبحثان ترتيبات الحوار الليبي

ورفض التدخلات الخارجية وإيجاد حل ليبي-ليبي، وبكل المساعي التي قامت بها تونس لتقريب وجهات النظر من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لازمة في ليبيا، مشيرا إلى أن هذا الحوار يندرج في إطار المقاربة التونسية للحل في ليبيا.

وشدد على أن "تونس ليست في منافسة مع أي جهة كانت وأن الهدف المنشود هو إيجاد تسوية سلمية لازمة للليبية". من جانبها أعلنت ستيفاني وليامز رئيسة تونس الليبية على أهم مخرجات جولات الحوار المنبثقة عن مسار برلين، وقدمت له عرضا حول الترتيبات التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة استعدادا لهذا الحدث البارز.

وأشارت إلى ما لمست من إرادة صادقة لدى مختلف الفرقاء الليبيين من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، معتبرة أن الحوار الذي ستحتضنه تونس، يعد فرصة حقيقية لتحقيق تقدم في العملية السياسية.

وتزامن الإعلان عن اختيار تونس لاستئناف الحوار الليبي مع تسليم سفير تونس الجديد لدى ليبيا الأسعد العجيلي، أوراق اعتماده لرئيس حكومة الوفاق فايز السراج، وهو أول سفير لتونس لدى ليبيا منذ غلق السفارة التونسية في طرابلس عام 2014. وقبل ذلك، كتفت تونس من رسائلها السياسية الداعمة لجهود الأمم المتحدة من أجل استئناف الحوار السياسي في ليبيا لإنهاء المرحلة الانتقالية والمضي إلى بناء المؤسسات الدائمة، وفقا لقرارات الشرعية الدولية والاتفاق السياسي ومخرجات مؤتمر برلين.

تونس - بحث الرئيس التونسي قيس سعيد الاثنين، مع ستيفاني وليامز رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالنيابة، ترتيبات اجتماع الفرقاء الليبيين المزمع انعقاد في تونس في نوفمبر المقبل.

ونقل بيان للرئاسة التونسية عن قيس سعيد "ارتياحه لتتوج مسار من التنسيق والتشاور بين تونس وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا باختيار تونس لاحتضان هذا الاجتماع الهام الذي سيلتقي فيه كل الفرقاء الليبيين من أجل استئناف العملية السياسية"، مؤكدا استعداد تونس لوضع كل الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للمساهمة في إنجاح هذا الاستحقاق الهام.

وكشفت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن ملققي الحوار السياسي الليبي سيبدأ مطلع نوفمبر المقبل في تونس، عقب أسابيع من مشاورات بين الأطراف المحلية والدولية.

وقالت بعثة الأمم المتحدة في بيان عبر موقعها الرسمي السبت "تلحن استئناف المحادثات الليبية - الليبية الشاملة (...). عقب أسابيع من المناقشات المكثفة مع الأطراف الرئيسية المعنية الليبية والدولية" في بوزنيقة بالمغرب والقاهرة ومونترو بسويسرا. وأعربت البعثة عن امتنانها لتونس لاستضافتها الاجتماع الأول للملتقى الحوار السياسي الليبي مطلع نوفمبر المقبل، وذلك عقب إجراء المحادثات التمهيدية عبر الاتصال المرئي. وجدد الرئيس التونسي تأكيد على ثوابت الموقف التونسي لحل الأزمة الليبية وفق مقاربة تقوم على وحدة ليبيا

هذه العريضة الإلكترونية، اختبار حاسة الإنصات لدى أحزابنا السياسية وحكومتنا وبرلماننا، وحدود تفاعلها مع نبض المجتمع"، مشيرا إلى أن "اللجوء إليها جاء في ظل غياب اليات دستورية من شأنها تمكين المواطنين والمواطنات من إيقاف العمل بهذا التعديل المقترح عبر اليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها دستوريا".



رشيد لزرقي

وقال مختصون في القانون الدستوري، إن الرفع في عدد أعضاء البرلمان لا يزال في إطار المشاورات بين الأحزاب ووزارة الداخلية، معتبرين العريضة تحفيزا للأحزاب السياسية بعدم الاندفاع في اتجاه تعبيد الطريق نحو الزيادة.

واستبعد مراقبون أن تستجيب وزارة الداخلية باعتبارها المشرفة على الانتخابات وهي التي تعد القوانين الانتخابية، وذلك لاعتبارات أخلاقية وسياسية بسبب الكلفة المالية لأنها تستنزف ميزانية الدولة وتكون تضخيم أعضاء البرلمان يزيد من سطخ المواطنين الذين يشكون في فعالية هؤلاء وكفاءتهم. وخلص رشيد لزرقي إلى القول "ملف الزيادة في أعداد البرلمانيين يزيد من ضبابية المشهد السياسي المغربي الذي باتت تحركه تحالفات سياسية تحت الطلب، تشكّلها أطراف سياسية مختلفة، كانت خصوصا متناحرة بالأمس".

وقال "إنه كان بالإمكان تمثيل مغاربة العالم بمجلس النواب من خلال تحويل مقاعد الشباب باللائحة الوطنية إلى مغاربة العالم وتقسيم الدوائر على أساس تواجد المغاربة في العالم، إذ لا معنى للتصويت بالوكالة، أو الرفع في عدد المقاعد".

ورأى لزرقي أن "الأحزاب غير قادرة على استيعاب الزمن الدستوري لكون ذلك سيؤدي إلى تمييع العمل التشريعي". واقترحت بعض الأحزاب منها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على وزير الداخلية عبدوفاي لغثيت، خلال اللقاء الأخير الذي جمعه بزعماء الأحزاب المغربية، استعدادا للانتخابات المقبلة، زيادة عدد مقاعد مجلس النواب من 395 إلى 425 مقعدا.

ويوافق عدد من السياسيين على رفع عدد أعضاء مجلس النواب إلى 30 مقعدا إضافيا، رغم تأكيد عدد من المتابعين للشأن الحزبي، أن التمثيلية الحقيقية للمواطنين تتمثل في الكيفية التي يشتغل بها النائب البرلماني على المستوى التشريعي والرقابي وليس الزيادة في العدد.

واعتبرت العريضة أن هذا الإجراء "يحمل في طياته مسا بقيمة ومكانة القوانن التنظيمية باعتبارها جزءا من الدستور ومكتلة له، ويجعلها عرضة للمصالح السياسية، ناهيك عن كونه يسيء لصورة المؤسسة التشريعية حيث يجعل تعديل أعضائها محكوما بحسابات سياسية ظرفية، لا تخدم الخيار الديمقراطي ولا تتماشى مع قيم المساواة وتكافؤ الفرص". وأوضح الأستاذ الجامعي والمحلل السياسي عمر الشراقي، أن "من شأن